الأمم المتحدة

A/C.2/61/SR.2

الجمعية العامة

الدورة الحادية والستون

Distr.: General
18 Dcember 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة إنتلمان . . . . . (إستونيا)

المحتويات

بيان الرئيسة

بيان وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

المناقشة العامة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

06-54631 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

بيان الرئيسة

١ - **الرئيسة**: قالت إنه مع أن الأمم المتحدة أحرزت تقدما هاما في جهودها الرامية إلى الإصلاح خلال عام ٢٠٠٥، فإنها ستحتاج إلى إنجاز الكثير جدا لتحقيق ما هو متوقع في جدول الأعمال المتفق عليه في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وتمثلت المهمة التي أسندت إلى اللجنة في القمة في تكريس أكبر قدر ممكن من الطاقة لتنفيذ الشراكة العالمية من أجل التنمية في الإطار الزمني المتفق عليه ويجب أن تحقق اللجنة ما هو متوقع منها. ولذلك سينصب أهم تركيز لعملها على العولمة والتنمية.

٢ - واستطردت قائلة إن النطاق والمعدل الحاليين غير المسبوقين للإعتماد المتبادل العالمي يشكلان تحديا لصناع السياسات والمؤسسات لضمان أن تصبح العولمة قوة إيجابية للجميع. وهناك تحديات عالمية حرجة معينة أمام العولمة، مثل القضاء على الفقر والهجرة، تقتضي من الزعماء السياسيين من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء التعجيل بتعاونهم ومد نطاقه.

٣ - ومضت قائلة إن إخفاق المحادثات التجارية في جولة الدوحة الإنمائية يوضح صعوبة إدارة العولمة. ويجب أن تضاعف اللجنة جهودها سعيا إلى إعادة إطلاق تلك العملية، إذ أن خسارة فرصة كبيرة لإدماج مزيد من الاقتصادات الضعيفة في التجارة الدولية يمكن أن يقوّض إمكانية تنميتها.

٤ - وأردفت قائلة إن هناك عدة قضايا أخرى تتطلب اهتماما خاصا من اللجنة. ومداولاتها بشأن تمويل التنمية تتيح فرصة هامة لإعداد استعراض السنوات الخمس لتنفيذ توافق آراء مونتيري، الذي عرضت حكومة قطر استضافته. وفي مجال الهجرة، أتيحت للجنة الفرصة لمتابعة الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية. وفي مجال العولمة، قد تنظر اللجنة في اتخاذ تدابير محددة لسد الثغرة المتنامية في القدرات التكنولوجية والعلمية بين البلدان والمناطق. وفي مجال التنمية المستدامة، ستتاح للجنة الفرصة لتناول مسائل الطاقة.

٥ - وأضافت قائلة إنه خلال الدورة الحادية والستين، ينبغي أن تضاعف اللجنة جهودها لتحسين أساليب عملها. وقد أصلحت القمة العالمية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي عُهدت إليه مسؤولية رصد والتعجيل بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها. وشددت القمة أيضا على الحاجة إلى الإتساق والتكامل في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، والحاجة إلى تجنب الازدواج في النظر في بنود جدول الأعمال المختلفة.

٦ - واختتمت قائلة إنه قد يكون من الممكن ترشيد تقديم تقارير اللجنتين الثانية والثالثة. وبعض البنود، مثل القضاء على الفقر والعولمة، تقتضي نظر اللجنتين بصورة مشتركة، وتمثل التنمية قضية متعددة الأبعاد، مما يتطلب اتباع نهج شامل. وتدعو الحاجة أيضا إلى بذل جهود أكبر لترجمة تشريعات اللجنة الثانية إلى أعمال فعلية من خلال خطط واستراتيجيات العمل الوطني، وينبغي أن تنظر اللجنة في كيفية جعل عملها متكاملا مع الوظائف الجديدة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، التي تركز على التنفيذ.

بيان وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

٧ - **السيد أوكامبو** (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إن برنامج عمل اللجنة في الدورة الحادية والستين يشمل طائفة واسعة من القضايا البالغة الأهمية المدرجة في برنامج الأمم المتحدة للتنمية. وستتناول اللجنة الهدف البالغ الأهمية المتمثل في القضاء على الفقر، ولا سيما بعقد المنتدى الدولي للقضاء على الفقر.

وستواصل مناقشة قضايا الائتمان الصغير جدا ذات الصلة، وستهتم بقضايا التنمية المستدامة.

٨ - واستطرد قائلا إن اللجنة ستبت أيضا في العرض المقدم من حكومة قطر لاستضافة مؤتمر متابعة دولي لتمويل التنمية. وقد حدد توافق آراء مونتيري نهجا جديدا للتعاون الإنمائي كشراكة بين المناطق النامية والمناطق المتقدمة النمو وعجل بالأعمال في كثير من المجالات. وقد إتسم إيلاء اهتمام شديد لمتابعة مؤتمر مونتيري بأهمية بالغة.

٩ - وفيما يتعلق بآفاق الاقتصاد العالمي، قال إن من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بمعدل قوي يبلغ ٣,٦ في المائة في عام ٢٠٠٦، بقدر كبير كما كان في عام ٢٠٠٥. ومن المحتمل أن تنخفض سرعة النمو بعض الشيء في عام ٢٠٠٧، حيث يُقدَّر حاليا معدل النمو في عام ٢٠٠٧ بـ ٣ في المائة. بيد أن عددا من إحتمالات قصور النتائج عن المتوقع يمكن أن تؤدي إلى انخفاض هذا الإسقاط أكثر من ذلك. أولا، يمثل الانخفاض في سوق المساكن خطرا حقيقيا في عدد من البلدان، ولا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن أن يرتب آثارا قوية متتالية في المستقبل القريب. والانخفاض الحاد في أسعار المساكن في اقتصاد الولايات المتحدة يمكن أن يحدث تعديلا بصورة غير منظمة في الاختلالات عالمية.

١٠ - وثانيا، بقيت آفاق أسعار النفط وأثرها الممكن في النمو العالمي غير مؤكدة. وحتى الآن، كان قدر كبير من الزيادة في أسعار النفط عائدا إلى النمو الأقوى من المتوقع في الطلب العالمي على النفط، الذي تزامن مع وجود طاقة محدودة لإنتاج النفط وتكريره، وتفاقم بسبب الكوارث الطبيعية والمخاوف الجغرافية السياسية. وباختصار، وبرغم الانخفاض الذي حدث مؤخرا في الأسعار، من المحتمل أن تسيطر المخاوف المتعلقة بصدمات العرض على تحركات السوق.

١١ - بيد أنه، خلافا للفترتين السابقتين المتسمتين بارتفاع أسعار النفط، خلال السبعينات والثمانينات، فإن الارتفاع الحالي في أسعار النفط لم يرتب حتى الآن آثارا ركودية هامة. ويرجع هذا إلى أن الارتفاع في أسعار النفط كان مدفوعا بالطلب. بيد أن الاضطراب في جانب العرض ستكون له نتائج غير مسبوقة. ولذلك من الأهمية البالغة زيادة الاستثمارات من أجل حماية الاقتصاد العالمي من أي اضطراب في عرض النفط. وفي الوقت ذاته، فإن التقلب الشديد الارتفاع الأخير في أسعار النفط، وكذلك في أسعار عدد من السلع الأساسية الأولية الأخرى، ينبغي أن يكون رسالة تذكيرية شديدة الوضوح لكثير من البلدان النامية المصدرة للسلع الأساسية بأن نموها الاقتصادي ما زال ضعيفا أمام تقلبات أسعار السلع الأساسية.

١٢ - وثالثا، وربما الأهم، لا تزال الاختلالات العالمية الآخذة في الاتساع، ولا سيما العجز الخارجي للولايات المتحدة، تشكل خطرا هاما. ومن المفارقة، فإن عجز الولايات المتحدة الآخذ في التدهور كان مصحوبا في كثير من البلدان النامية، بدعم القطاع الخارجي وانخفاض نسب الديون. ومع ذلك، كلما سُمح باستمرار حدوث الاختلالات لفترة أطول، وكلما أصبحت أكثر عمقا، كلما ارتفعت مخاطر حدوث انخفاض مفاجئ وكبير في قيمة دولار الولايات المتحدة. وسيرتب لهذا التعديل آثار ركودية هامة في الاقتصاد العالمي ككل، مع تأثير كبير بصورة غير متجانسة في البلدان النامية.

١٣ - وأضاف قائلا إنه للمحافظة على نمو اقتصادي عالمي متين، وقائم على قاعدة عريضة، ومستقر، ينبغي أن ينتهج المجتمع الدولي بصورة عاجلة سياسات استباقية بقدر أكبر

لإصلاح الاختلالات العالمية. وقد دعت الأمم المتحدة إلى إشراك طائفة من البلدان في جهود التنسيق أوسع بكثير مما تسمح به المحافل الحالية المحدودة العضوية، مثل مجموعة الثمانية. ولذلك فإنه يرحب بالمبادرات التي اتخذها صندوق النقد الدولي في هذا المجال. وهذا التكيف العالمي المنسق سيتطلب اتخاذ تدابير لتنشيط المدخرات في بلدان العجز وزيادة الطلب المحلي في بلدان الفائض.

١٤ - وأردف قائلا إنه فيما يتعلق بالعولمة، برغم نطاق ووتيرة العملية الحالية للعولمة، فإن إحراز المزيد من التقدم في التكامل الاقتصادي العالمي ينبغي ألا يؤخذ قضية مسلَّمة. ويتمثل أحد التحديات الهامة التي يواجهها صناع السياسات في كفالة تقاسم فوائد التكامل الاقتصادي العالمي على نطاق واسع. وكما ورد في دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ٢٠٠٦، شهد العالم عملية ''تباعد مزدوج'' طوال الربع الماضي من القرن، مع فجوة دخل متزايدة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تسير جنبا إلى جنب مع تباعد النمو بين البلدان النامية. وقدمت الدراسة الاستقصائية نتائج هامة عن الدور الذي تؤديه البيئة الدولية والسياسات المحلية في شرح هذا التباعد.

١٥ - وأضاف قائلا إنه على الصعيد المحلي، بحثت الدراسة الاستقصائية الدور الذي أدته أنماط تخصص البلدان، وقدراتها المحدودة على إزالة العقبات التي تعترض الدورات الاقتصادية عن طريق القدرات الاقتصادية الكلية المواجهة للتقلبات الدورية، وإصلاحاتها المؤسسية. وأكدت الدراسة أن الإصلاحات المؤسسية تشمل أكثر من خلق الأسواق وضمان حقوق الملكية، وأن ''الإجراءات المفاجئة'' في الإصلاح المؤسسي قد يكون ضررها أكثر من نفعها، في حين يمكن أن يرتب التغيير المؤسسي التدريجي أثرا إيجابيا جدا في النمو.

١٦ - واستطرد قائلا إنه مع ذلك، لا يتوقف نمو فرادى البلدان النامية على السياسات الاقتصادية المحلية فحسب، بل أيضا على التطورات الإقليمية والعالمية. وخلال الفترة من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٧٣، شهدت معظم البلدان النامية نموا اقتصاديا سريعا، ولكن خلال الـ ٢٠ عاما الأخيرة من القرن العشرين، لم يتمكن إلا عدد قليل من البلدان النامية من مواصلة النمو السريع. وشهد معظمها نموا قويا طوال السنوات الثلاث الماضية، ولكن لايمكن أخذ ذلك النمو قضية مسلمة. فتعليق جولة الدوحة الإنمائية يمثل واحدة من النكسات الهامة التي حدثت في السنة في هذا السياق، ولكن هناك بعض العلامات المشجعة التي تشير إلى إمكانية استئناف المفاوضات في المستقبل القريب.

١٧ - وأردف قائلا إن تحديا ذا صلة يتمثل في تنامي فجوة التكنولوجيا التي تعوق قدرة كثير من البلدان من الاستفادة بالكامل من الاقتصاد العالمي. وأعرب عن أمله في أن تدخل اللجنة في مناقشة مستفيضة عن الاستخدام الأوفى للعلم والتكنولوجيا لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا. وينبغي أن تضع البلدان بنشاط نظما ابتكارية وأساسا علميا سليما لها، بما في ذلك الاستثمارات المرتبطة بها في المواهب البشرية والهياكل الأساسية على حد سواء.

١٨ - واستطرد قائلا إنه على الصعيد الدولي، يجب أن تكون القواعد العالمية المنظِّمة لحقوق الملكية الفكرية مرنة بغية ضمان النقل الكافي للتكنولوجيا إلى البلدان النامية. ويمكن أيضا أن تؤدي دورا أيجابيا اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية المجددة ،وعملية المتابعة الحكومية الدولية لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات وهي العملية التي وافق عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال الصيف، وكذلك انطلاق التحالف العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية.

١٩ - وأضاف قائلا إن أقل البلدان نموا تأثرت بصورة سيئة للغاية بالاتجاهات في التفاوتات العالمية. أما اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بالاستعراض العالمي الشامل لمنتصف المدة لتنفيذ برنامج العمل المتعلق بأقل البلدان نموا في العقد ٢٠٠١-٢٠١٠، الذي عُقد في أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٦، فقد استعرض الأداء الاقتصادي لتلك البلدان، كمجموعة، منذ مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، الذي عُقد في بروكسل في عام ٢٠٠١. وقد شدد الاجتماع الرفيع المستوى على أنه برغم ارتفاع مستويات النمو منذ عام ٢٠٠١، لا تزال المجموعة تواجه التحدي الرئيسي المتمثل في كفالة إسهام النمو الاقتصادي في تخفيف حدة الفقر. وينبغي أن تواصل أقل البلدان نموا تحسين الإدارة العامة، بما في ذلك ببناء القدرات البشرية والمؤسسية، وإيلاء اهتمام أكبر بالمساواة بين الجنسين، والزراعة، والهياكل الأساسية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وينبغي أن يواصل شركاء التنمية، بما في ذلك البلدان النامية الأخرى، زيادة دعمهم لأقل البلدان نموا في مجالات المساعدة الإنمائية الرسمية، وتخفيض الديون وتوفير سُبل الوصول إلى الأسواق.

٢٠ - ومضى قائلا إن الهجرة الدولية تمثل مجالا حظي باهتمام أقل في المناقشات العالمية. بيد أن الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية الذي أجرته الجمعية العامة في الآونة الأخيرة أظهر أنه يمكن مناقشة موضوع الهجرة بصورة بنَّاءة في الأمم المتحدة، وأقر بأن الهجرة الدولية تمثل ظاهرة متنامية ومكونا رئيسيا للعولمة مع إمكانية إسهامها إيجابيا في التنمية. وقد أُعرب عن التأييد الواسع لاقتراح الأمين العام إنشاء منتدى غير رسمي وطوعي واستشاري من شأنه تمكين الدول الأعضاء من مواصلة مناقشة أفضل الآراء والاستراتيجيات لمعالجة قضايا الهجرة.

٢١ - وأردف قائلا إن جميع القضايا السالفة الذكر تشير أكثر من أي وقت مضى إلى الحاجة إلى تعددية الأطراف، واتساق السياسات والشراكات المتسمة بالفعالية والقوة. ويقوم برنامج الأمم المتحدة للتنمية على مجموعة من الأهداف والمقاصد المحددة جيدا — الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية — مع الهدف الهام المتمثل في تخفيض الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وفي متابعة مؤتمر القمة العالمي، تمثَّلَ الهدف الرئيسي لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي بأسره في إعداد نفسه لتنفيذ هذا البرنامج.

٢٢ - وأردف قائلا إن اعتماد القرار ٦٠/٢٦٥ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي يمثل خطوة هامة. وتمتَّعَ القرار بإمكانية أن يكون بمثابة أداة أخرى لكفالة أن تؤدي الأمم المتحدة دورا أساسيا لتعزيز وتسهيل التعاون الدولي لأغراض التنمية، وتعين على الجنة أن تؤدي دورا محوريا في عملية المتابعة. وأعرب عن أمله في أن تكتمل في وقت قريب المشاورات المتعلقة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأن تؤدي أيضا إلى اعتماد قرار بشأن إصلاح المجلس.

٢٣ - وأضاف قائلا إن القرارين معا سيكونان بمثابة معلمين دليلين للجهود المبذولة لدفع عجلة التنفيذ. والوظائف الجديدة الرئيسية المسندة إلى المجلس — الاستعراضات الوزارية السنوية ومنتدى التعاون الإنمائي الذي يعقد كل سنتين — يجب أن تبدأ بداية قوية. ومن الناحية التقليدية، جرى النظر بصورة مستقلة في القضايا المدرجة على جدول أعمال اللجنة وعلى جدول أعمال المجلس. واستجابة للوثيقة الختامية للقمة، قد يكون من الحكمة إيجاد طرق للجمع بينهما. وتكرار مواضيع معينة في محافل حكومية دولية معينة يبين مدى أهميتها، في هذا السياق قال إنه يتطلع إلى تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجالات التنمية

والمساعدة الإنسانية والبيئة، الذي سيؤدي إلى بدء مناقشة أخرى لطرق زيادة الاتساق على نطاق المنظومة في تلك المجالات.

٢٤ - واختتم قائلا إن مهمة زيادة الجهود المبذولة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة للتنمية لم تكن قط أكثر أهمية. وإذا كان يتعين تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ وتحقيق برنامج الأمم المتحدة للتنمية بالكامل، لا بد من متابعة تلك الأهداف على نحو نشط ومتكامل. وقد وفر مؤتمر القمة العالمي أدوات جديدة، ولكن يجب أن تعمل الدول الأعضاء بصورة جماعية ومكثفة لجعل هذا النهج حقيقة واقعة.

٢٥ - **السيد لورنزو** (الجمهورية الدومينيكية): أعاد إلى الأذهان أنه، أثناء زيارة قام بها الأمين العام لبلده في آب/أغسطس عام ٢٠٠٦، تحدث عن مدى بعد البلدان النامية عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. بيد أنه إذا كان للبلدان النامية أن تحقق تلك الأهداف، ستحتاج إلى نمو اقتصادي سريع، وهياكل أساسية، وحل لأزمة الطاقة، وتعافي العمالة، وإحراز تقدم أكبر في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتجديد الالتزام العالمي تجاه الزراعة في الاقتصادات الريفية للبلدان الفقيرة.

٢٦ - واستطرد قائلا إن التجارة حيوية بوصفها محركا للنمو، ولن تحقق البلدان النامية النمو الاقتصادي اللازم لتحقيق أهداف الألفية ما لم تحقق مفاوضات الدوحة نتائج حسنة التوقيت ومرضية. ولذلك فإنه مندهش لمدى كبر التحدي الذي يواجهه النمو الاقتصادي بسبب حالة عدم التيقن المحيطة بارتفاع مستوى أسعار النفط وضعف بلدان منطقة البحر الكاريبي وكثير من البلدان الأخرى في مواجهة الكوارث الأخرى. وقد أعرب في الماضي وكيل الأمين العام عن الأمل في أنه، عن طريق التعاون، ستتمكن البلدان المنتجة للنفط والبلدان المستهلكة للنفط من معالجة الحالة، ولكن لا يوجد دليل على ذلك حتى الآن. ولذلك يتساءل عما إذا كانت هناك حاجة ملحة لعقد قمة معنية بالنفط.

٢٧ - **السيد أوكامبو** (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): أجاب بأن الأمم المتحدة وعدة منظمات دولية أخرى أكدت في كثير من المناسبات تأثير ارتفاع أسعار النفط والكوارث الطبيعية على كثير من البلدان النامية. ومن الواضح تماما أن ارتفاع أسعار النفط يرتب آثارا مختلفة جدا — أحيانا إيجابية، وأحيانا سلبية — في الاقتصادات المختلفة النامية والمارة بمرحلة انتقالية.

٢٨ - واستطرد قائلا إنه من الممكن، مع ذلك، تلبية طلبات عادية معينة، ولا سيما عن طريق التعاون الدولي للحد من التقلب في أسعار النفط. ومن الصعب، بطبيعة الحال، الاتفاق على اتجاهات أسعار السوق، التي تحددها مجموعة معقدة من العوامل التي تؤثر في الطلب والعرض على حد سواء. وطوال الأسابيع القليلة الماضية، انخفضت أسعار النفط بصورة هامة من مستوياتها التي بلغت الذروة، ولكن كانت هناك تقلبات شديدة جدا في السنتين أو السنوات الثلاث الماضية.

٢٩ - واختتم قائلا إنه إذا أريد لهذا التعاون أن ينجح، ستدعو الحاجة إلى المحافظة عليه في فترات ارتفاع وانخفاض أسعار النفط. ومع أنه من المهم جدا بالتأكيد مراعاة حالة البلدان المستوردة للنفط، كانت هناك فترات في الماضي القريب انخفضت فيها أسعار النفط. ومن جانبه، سمع عن الاهتمام بصورة كبيرة بالتعاون من البلدان المستوردة للنفط والبلدان المصدرة للنفط على حد سواء. وعلاوة على ذلك، أعرب بالفعل كثير من المؤسسات المالية، بوجه خاص، عن الرغبة في التعاون في المشاكل الناجمة عن ارتفاع أسعار

النفط، ولكن هذا التعاون سيحدث من خلال القنوات العادية.

٣٠ - **السيد أتيانتو** (اندونيسيا): رحب بتأكيد وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية على ضرورة معالجة قضية الفقر، وأعرب عن أمله في أن توفر محور اهتمام لعمل اللجنة خلال الدورة الحالية. وأعرب عن رغبته في معرفة وجهات نظره بشأن المبادرات السريعة الأثر التي دعت إليها الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة.

٣١ - **السيد أوكامبو** (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): أجاب بأن المناقشات ستواصل التركيز على القضاء على الفقر، ولا سيما في أنحاء العالم التي أُحرز فيها تقدم ضئيل. وفيما يتعلق بالمبادرات السريعة الأثر، بدأت عدة وكالات عامة وخاصة الاشتراك واتُّخذت إجراءات بالفعل في مجالات من قبيل توزيع الكِلات المستخدمة لأغراض مكافحة الملاريا. ومن الأهمية مواصلة تحديد المبادرات التي يمكن فيها تحقيق مكاسب هامة في فترة زمنية قصيرة.

٣٢ - **السيد إدريس** (مصر): قال إن وفد بلده يود تلقِّي معلومات أخرى فيما يتعلق باستئناف جولة الدوحة والتحالف العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية.

٣٣ - **السيد أوكامبو** (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): أجاب بأنه ''يشعر بتفاؤل مشوب بالحذر'' فيما يتعلق باستئناف في المحادثات. ومن المشجع أن بلدانا معينة، بما فيها الولايات المتحدة، اتخذت خطوات لبدء مفاوضات جديدة. ويقوم التحالف العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية بإعداد مبادرات نموذجية في مجالات التعليم، والصحة والإدارة العامة على أمل أن تؤدي إلى تشجيع أصحاب المصلحة على اتخاذ إجراءات أخرى.

المناقشة العامة

٣٤ - **السيد كومالو** (جنوب أفريقيا): تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن التنفيذ الكامل لنتائج المؤتمرات الاقتصادية والاجتماعية ومؤتمرات القمة الهامة مازال يتعين تحقيقه وأن فجوة التنمية الاقتصادية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية مازالت تتزايد. ومن الواضح أنه مازال يتعين على العولمة تخليص الفقراء من الفقر والجوع الهادرين للإنسانية.

٣٥ - واستطرد قائلا إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تعلق أهمية كبيرة على الأعمدة الثلاثة للتنمية المستدامة والحاجة إلى معالجتها على نحو متكامل. ولتحقيق القضاء على الفقر، من الضروري إيجاد الطرق لتغيير الأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك، مع قيام البلدان المتقدمة النمو بدور قيادي، وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣٦ - وأردف قائلا إنه لا بد للمجتمع الدولي أن ينفذ بالكامل خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات بتلبية احتياجات البلدان النامية إلى التكنولوجيات المتقدمة والمناسبة، والموارد المالية، والتعليم والتدريب، وبناء القدرات وتعزيز الموارد البشرية.

٣٧ - ومضى قائلا إنه فيما يتعلق بالهجرة والتنمية، من الأهمية مواصلة الحوار الذي بدأ في ''الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية'' الأخير، واستحداث آلية متابعة دولية، قائمة على مبدأ الشراكة، لزيادة الأثر الإيجابي للهجرة والحد من أثرها السلبي.

٣٨ - واختتم قائلا إن القرار المتعلق بمتابعة التنمية شدد على ضرورة أن تقوم الأمم المتحدة بدور أساسي في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية وتنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية (قرار

الجمعية العامة ٦٠/٢٦٥، الفقرة ٢). والأمم المتحدة بحاجة إلى إبداء إرادة سياسية مطلقة في هذا الصدد وألا تؤدي ببساطة خدمة روتينية لتنفيذ نظام مالي واقتصادي واجتماعي عالمي منصف ومتوازن. ولا تزال مجموعة الـ ٧٧ والصين ملتزمة، من جانبها، بالتشديد على الحاجة إلى قيام البلدان المتقدمة النمو باتخاذ إجراءات حقيقية لتنفيذ جميع الالتزامات المتعلقة بالتجارة، والإعانات الزراعية ونقل الموارد الحيوية للبلدان النامية.

٣٩ - **السيد روزنغرن** (فنلندا): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي؛ والبلدين المنضمين إليه بلغاريا ورومانيا؛ والبلدان المرشحة للانضمام إليه تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وكرواتيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والارتباط ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود وصربيا؛ وبالإضافة إلى ذلك، جمهورية ملدوفا وأوكرانيا، فقال إن الاتحاد الأوروبي ينفذ مبادرات مختلفة لإيجاد موارد ابتكارية لتمويل التنمية وأنه سيرصد أيضا وينفذ التزاماته فيما يتعلق بفعالية المعونة في جميع البلدان النامية، وفقا لإعلان باريس بشأن فعالية المعونة: المواءمة، والإتساق والنتائج والمساءلة المتبادلة. وفي حين أن تنسيق المانحين ومواءمتهم حسب نظم البلدان المتلقية تمثل عوامل هامة، من الضروري أيضا للبلدان النامية تهيئة بيئة محلية مساعدة؛ ووضع سياسات سليمة لتعزيز حسن الإدارة؛ ورصد وتنفيذ التزاماتها بشأن فعالية المعونة. وتدعو الحاجة أيضا إلى أن تواصل المؤسسات المتعددة الأطراف بذل جهودها لجعل المعونة أكثر فعالية.

٤٠ - واستطرد قائلا إن الاتحاد الأوروبي يرحب بتنفيذ المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون وفقا لجدول زمني دقيق والمناقشات الحالية المتعلقة بتعزيز إطار القدرة على تحمل الديون. ويحث جميع الجهات المانحة والجهات المتلقية على ترجمة التزاماتها السياسية التزامات مالية ملزمة قانونا.

٤١ - ومضى قائلا إن الاتحاد الأوروبي مازال ملتزما بالكامل بخطة الدوحة للتنمية ويأمل في استئناف المفاوضات عما قريب. والاتحاد يؤيد بقوة مبادرة المعونة مقابل التجارة وينفذ بالفعل الحصول المعفى من الرسوم والمعفى من الحصص على جميع السلع، باستثناء الأسلحة، التي يكون منشؤها أقل البلدان نموا .

٤٢ - وأردف قائلا إن الاتحاد الأوروبي يؤيد الجهود الدولية المشتركة لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. ومن الضروري للغاية حماية قاعدة الموارد الطبيعية؛ وتحقيق أنماط مستدامة للاستهلاك والإنتاج؛ وصون البيئة. والأمم المتحدة بحاجة إلى مواجهة التحديات العاجلة لحماية البيئة وكفالة توفير الأوضاع المعيشية المستدامة لأجيال المستقبل. وفي هذا الصدد، يدعو الاتحاد الأوروبي إلى الاستئناف المبكر للمناقشة المتعلقة بالإدارة البيئية في إطار الجمعية العامة.

٤٣ - وأردف قائلا إن الحاجة تدعو إلى عمل المزيد لإنقاذ الأرواح، مع أنه حدثت في الآونة الأخيرة تحسينات هامة في مجال المساعدة الإنسانية. وتتضمن القضايا الرئيسية ضمان الوصول إلى موظفي الشؤون الإنسانية بصورة متواصلة وبلا عائق؛ وتحسين جهود التنسيق؛ وإيجاد تمويل مرن لحالات الطوارئ.

٤٤ - وأضاف قائلا إن الاتحاد الأوروبي يعلق أهمية كبيرة على خطة تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية ويواصل الاعتماد على منظومة الأمم المتحدة في تنسيق تنفيذها، وفي المتابعة على نطاق المنظومة لنتائج مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات.

٤٥ - واختتم قائلا إن الاتحاد الأوروبي مازال ملتزما بتعزيز عمل اللجنة الثانية وتحسين أساليب عملها. من الأهمية مواصلة ترشيد جدول أعمال اللجنة الثانية، بما في ذلك عن

طريق زيادة تجميع البنود والبنود الفرعية، وإصدار تقارير وقرارات أقل عددا ولكن أكثر تركيزا. والأمل معقود على أن يؤخذ عمل اللجنة الثانية في الاعتبار في الجهود الرامية إلى إصلاح تقسيم العمل بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٤٦ - **السيد مِيلَرْ** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن أكبر تغيير اقتصادي حدث في العقدين الأخيرين يتمثل في تحرير التجارة الدولية والظاهرة المعروفة بالعولمة. وقد اعتنقت العولمة بلدان مثل جنوب أفريقيا والصين، والمكسيك والولايات المتحدة واستخدمتها لخلق فرص اقتصادية وتحقيق قدر أكبر من الازدهار لمواطنيها.

٤٧ - واستطرد قائلا إنه لسوء الحظ، لم تتقبل جميع البلدان التغير السياسي أو الاقتصادي وكان من غير المشجع ملاحظة ما رتبته اللجنة الثانية من أثر ضئيل على التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة التي حدثت في نهاية القرن العشرين. ومن الواضح أن اللجنة بحاجة إلى تحليل عوامل التنمية والنمو الاقتصادي بصورة أدق. ومن الواضح أن البلدن التي فتحت أسواقها، وعززت القدرة على تنظيم المشاريع وأعطت مواطنيها قدرا أكبر من السيطرة على حياتهم وعملهم تتمتع بقدر أكبر من النمو الاقتصادي والازدهار.

٤٨ - وأضاف قائلا إن مناقشة هامة أخرى تركزت على دور الدولة القومية في النشاط الاقتصادي. وحرية الفرد لا تُنتهَك من جانب الدول فحسب بل أيضا من جانب السلطات الدولية التي تضع نفسها فوق الدول. والمؤسسات الدولية الحالية تحكمها أصوات البلدان لا الأشخاص؛ ومع ذلك، يفتقر هذا النظام حتى إلى أبسط الأسس للشرعية الديمقراطية: صنع القرار على أساس صوت واحد للشخص الواحد.

٤٩ - ومضى قائلا إنه إذا لم تفهم البلدان مبادئ الإدارة الأساسية، تكون هناك فرصة ضئيلة لحدوث التنمية. وربما سيتمثل أهم إسهام للجنة الثانية في مناقشة خلق الوظائف والطرق الأخرى لتمكين المواطنين من تحسين مستوى معيشتهم. وفي هذا الصدد، لا يوجد ما هو أهم من تهيئة بيئة تنظيمية يمكن أن ينتعش فيها منظمو المشاريع. ونقلا عن البنك الدولي، فإن الحواجز التي تعترض تكوين المشاريع التجارية تشمل ضعف حقوق الملكية وإنفاذ العقود، والتكاليف الباهظة لإصدار التراخيص وتكاليف الامتثال للقوانين، وإجراءات الإفلاس المطولة والباهظة التكاليف. ومن الأهمية تذكّر أن تلك الحواجز تؤثر بشدة بوجه خاص في سيدات الأعمال الكثيرات في الاقتصادات غير النظامية في البلدان النامية. ويمكن أن تقوم الأمم المتحدة بدور بمساعدة الحكومات على كسر الحواجز التي تعترض تكوين المشاريع التجارية وتبسيط نظمها التنظيمية من أجل تهيئة مناخ أقوى لتنمية القطاع الخاص.

٥٠ - واختتم قائلا إنه ينبغي الإقرار بأنه في حين أن المساعدة الرسمية من المانحين تمثل دعامة مناسبة ومفيدة للتنمية الاقتصادية، من الأجدى التركيز على قضايا من قبيل العقبات التي تعترض تكوين المشاريع التجارية، والنمو والمنافسة. ويؤدى ضعف حقوق الملكية إلى إبقاء المشاريع التجارية في القطاع غير النظامي؛ وعدم الأخذ بالشكليات يعرقل نمو المشاريع التجارية، ويعوق سيادة القانون ويعرقل المنافسة. وإذا كانت اللجنة الثانية ترغب في المساعدة في القضاء على الفقر وتوسيع دائرة الازدهار، فإنها تحتاج إلى التركيز على القضايا ذات الأهمية العملية التي يمكن أن تحدث فرقا حقيقيا.

٥١ - **السيد أكرم** (باكستان): رحب بأنه برغم الفروق الكبيرة، شهد الاقتصاد العالمي نموا مستمرا، يعزى إلى ارتفاع معدلات الاستهلاك، والاستثمار في الصناعات التحويلية

التنافسية، والارتفاع الهام في السيولة الناتجة عن الفوائض التجارية، والأدوات المالية الابتكارية. بيد أن الخطر المتمثل في إمكانية أن تسبب اختلالات الاقتصاد الكلي انهيارا كاملا للمؤسسات على الصعيد العالمي لا يمكن استبعاده. وفي الأجل الطويل، يتمثل الخطر الأكبر في تهميش وإقصاء غالبية سكان العالم عن دائرة الازدهار التي خلقتها العولمة. وبلدان كثيرة غارقة في الفقر وتفتقر للقدرة الإنتاجية، وتتفاقم حالتها بسبب الاضطرابات السياسية وسوء الإدارة.

٥٢ - واستطرد قائلا إنه من الناحية المثالية، ينبغي أن تشترك الأمم المتحدة في الإدارة المتساوقة والشاملة للاقتصاد الدولي، كما أسهمت بالفعل في تعزيز المفهوم القائل بأنه ينبغي تناول الإنصاف جنبا إلى جنب مع الاعتبارات المتعلقة بالكفاءة والنمو. والأهداف التي اعتمدتها مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة الرئيسية خلال العقد السابق حددت السياسات والتدابير العملية لنشر الازدهار على نطاق العالم. وقد خابت في السنوات الأخيرة الآمال التي عقدتها البلدان النامية لتركيز الانتباه على أولوياتها. وتركيز مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ على التنمية أبعدته جانبا الخطة الأمنية للقوى العظمى؛ وفي الواقع لم تتضمن الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي إلا عددا قليلا من الالتزامات الجديدة أو المؤكدة بالتعجيل بأهداف التنمية. وفي مجالات مثل التجارة والاستثمار، هناك صيغ معينة تمثل في الواقع تراجعا عن الالتزامات السابقة.

٥٣ - ومضى قائلا إنه برغم التأكيد في الخطة الإنمائية لعام ٢٠٠٦ على تنفيذ الأهداف المتفق عليها دوليا، كانت هناك تأكيدات بأن الأمم المتحدة لم تقم بدور مباشر في تنفيذ قرارات القمة. وتجلت الاختلافات السياسية في هذا الصدد في المفاوضات المطولة بشأن قرار المتابعة المتعلق بالتنمية، وفي الإخفاق في اعتماد قرار بشأن إعادة تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وترى باكستان أن الحكم الرئيسي في قرار المتابعة يتمثل في رصد تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وتعلق أهمية خاصة على توصيات اللجنة الإحصائية لوضع مؤشرات محددة لتقييم التقدم المحرز في هذا التنفيذ. وينبغي وضع مصفوفة شاملة كأداة لتقييم الإجراءات المتخذة، ولرسم خريطة للتقدم المحرز على أساس سنوي. وعندئذ يمكن صياغة توصيات السياسة المناسبة، في إطار الاستعراض الوزاري السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، على أساس النتائج التي تستخلصها آلية للرصد.

٥٤ - واستطرد قائلا إن من الضروري ترشيد وتعزيز آلية التعاون الإنمائي لمنظومة الأمم المتحدة على الصعيد الوطني، والإقليمي والعالمي، نظرا لأنه يمكن إثبات أهمية دور المنظمة في دعم التنمية إذا جرت ممارسته على نحو متساوق ومنسق.

٥٥ - وأضاف قائلا إن عام ٢٠٠٧ ينبغي أن يتميز بإجراءات حازمة لوضع استراتيجيات التنمية الوطنية والتزامات المجتمع الدولي بدعم تلك الاستراتيجيات. وينبغي أن يظل التركيز منصبا على أهداف التنمية الرئيسية بغية إنهاء الفقر والتخلف في غالبية البلدان النامية.

٥٦ - ومضى قائلا إنه على الصعيد الوطني، من الضروري تعزيز السياسات والبرامج التي تكفل استقرار الاقتصاد الكلي، والاستثمارات في الموارد البشرية، والهياكل الأساسية والطاقة الإنتاجية، والتوجيه نحو التصدير والإدارة الرشيدة. ويمكن تعبئة الموارد المحلية للتنمية من خلال عدد من التدابير، بما في ذلك تحسين إدارة الضرائب ومنح صكوك ملكية للفقراء؛ وينبغي تقديم حوافز مناسبة لتعزيز تلك السياسات. وفي حين يوافق على كثير من الملاحظات التي أبداها ممثل الولايات المتحدة، يود أن يضيف أن الحواجز التي تعترض التنمية أوسع نطاقا وأكثر انتشارا من الحواجز التي تعترض الأعمال التجارية.

٥٧ - وأردف قائلا إن قيمة التكامل الإقليمي مسلم بها جيدا وينبغي تشجيعها بنشاط لتعزيز النمو الاقتصادي والسلم والاستقرار. وعلى الصعيد العالمي، ينبغي السعي من أجل تحقيق الأهداف الحيوية الخمسة في آن واحد: التمويل الكافي للتنمية؛ وتنشيط جولة الدوحة واختتامها؛ وزيادة فرص الوصول إلى التكنولوجيا؛ واعتماد التنمية المستدامة كسياسة رئيسية للبلدان المتقدمة والبلدان النامية؛ والاتفاق على نُهُج لمعالجة قضية الهجرة والتنمية.

٥٨ - واختتم قائلا إن موضوع الإدارة الاقتصادية الدولية العادلة لم يعد من الممكن تجنبه. ولا يمكن أن تواصل البلدان الغنية تقرير سياسات وبارامترات مالية العالم، أو السياسات النقدية والتجارية التي ترتب أثرا هاما في مصير أفقر البلدان. وتؤمن باكستان بشدة بدور الأمم المتحدة في الإدارة الاقتصادية العالمية. ونظرا لأن قمة عام ٢٠٠٥ تمثل فرصة ضائعة للتنمية، اقترح وضع جداول زمنية جديدة للتعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الأخرى المتفق عليها دوليا. وينبغي أن تُعقَد في عام ٢٠١٠ قمة للأمم المتحدة مكرسة للتنمية على وجه الحصر.

٥٩ - **السيد تشوركن** (الاتحاد الروسي): قال إن تركيز اللجنة خلال الدورة الحالية على تنفيذ القرارات التي اعتمدتها القمة العالمية لعام ٢٠٠٥ كان مرشدا أيضا للاتحاد الروسي خلال رئاسته الحالية لمجموعة الثمانية. والمناقشات التي جرت في الآونة الأخيرة في الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية والاجتماع الرفيع المستوى بشأن أقل البلدان نموا لم تكن موضوعية فحسب، بل حددت أيضا النُّهُج المشتركة ومجالات النشاط الرئيسية لحل المشاكل الدولية الملحة.

٦٠ - وانتقل إلى مسائل الاقتصاد الكلي، فقال إن الاتحاد الروسي يعلق أهمية كبيرة على ضمان تمويل التنمية بصورة ثابتة ويمكن التنبؤ بها. والحالة الاجتماعية والاقتصادية السائدة في كثير من البلدان النامية، مقترنة بالتحديات الجديدة للعولمة، تدعو إلى اتخاذ تدابير حاسمة. ولما كان الاتحاد الروسي قد أحرز تقدما اقتصاديا واجتماعيا، كان بالفعل أكبر مانح للمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون (هيبك HIPC) من ناحية الناتج المحلي الإجمالي وثالث أعلى المانحين من ناحية إلغاء الديون لأقل البلدان نموا. وتدرك حكومته أن الزيادة في حجم المعونة ليست علاجا ناجعا، ولكن ينبغي أيضا تحسين نوعية وفعالية المساعدة من أجل إقامة نظام مستقر ويمكن التنبؤ به لتوصيل المساعدة. ومن الحيوي التركيز على المصادر المحلية للنمو وتعبئة الموارد، وتهيئة بيئة مواتية للاستثمار، والإدارة الرشيدة، والشفافية ومكافحة الفساد.

٦١ - وأضاف قائلا إنه مما يؤسف له أن قيمة التجارة الدولية كعامل رئيسي للنمو الاقتصادي والتنمية، والجهود المبذولة لوضع أساس أعدل للتجارة قد تقوضت بسبب تعليق جولة الدوحة وتجدد الاتجاه نحو الحمائية. وفي هذا السياق، أعرب عن قلقه إزاء التأخيرات في عملية انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية، حيث يرجع ذلك جزئيا إلى الطلبات المفرطة التي طُلبت منها، وشدد على أنه، حتى يتم استكمال إصلاحات اقتصادية معينة، ستعتبر حكومته أن من الضروري المحافظة على حماية مدروسة لصناعات محددة ذات أهمية حيوية للاقتصاد، وفقا لقواعد منظمة التجارة العالمية.

٦٢ - واستطرد قائلا إنه ينبغي النظر في القضايا البيئية وقضايا التنمية المستدامة على نحو عملي لتشجيع اتخاذ تدابير عملية من أجل تنفيذ الأهداف والمقاصد المتفق عاليها عالميا. وترى روسيا أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص بتغير المناخ، والتصحر، والتنوع البيولوجي، وتنمية المستوطنات البشرية. ونتائج الدورات التي عقدها مؤخرا برنامج الأمم المتحدة

للبيئة ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات ولجنة التنمية المستدامة مبشرة بالخير. وينبغي أن توفر اللجنة الثانية إرشادات سياسية واضحة لتسهيل إحراز مزيد من التقدم.

٦٣ - وأعاد تأكيد التزام وفد بلده بجدول الأعمال الإنساني للجنة، وأيد توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بإحالة القرارات الإنسانية إلى الدورات العامة للجمعية العامة، إيمانا منه أنها ستكفل إجراء مناقشة أكثر تركيزا وأبلغ معنى لتنسيق المساعدة الإنسانية. واستعراض الحالات التي تنفرد بها البلدان ينبغي أن يُستخدم كأساس لزيادة التحسينات في هذا الصدد.

٦٤ - واختتم قائلا إن استعراض السياسات الشامل الذي يجرى كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية للتنمية ينبغي أن يكون الأداة الرئيسية لاستعراض جميع الاقتراحات المتعلقة بالإصلاحات، بما في ذلك تلك الناشئة عن عمل الفريق الرفيع المستوى المعني بالإتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في مجالات التنمية، والمساعدة الإنسانية والبيئة.

٦٥ - **السيد جيني** (إندونيسيا): تكلم بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) فقال إنه بالتوازي مع نمو واتساع اقتصادات البلدان النامية في السنوات الأخيرة، شهدت منطقة جنوب شرق آسيا نموا بلغ متوسطه ٥,٥ في المائة خلال السنة السابقة. وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ٣٨ بليون دولار في نفس الفترة، وتحقق أداء تجاري إيجابي بلغت قيمته حوالي ٦٤٦ بليون دولار. بيد أن معدلات النمو تلك لم تكن قوية بالقدر الكافي لدعم جهود الحكومات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما أرقامها المستهدفة لتخفيف حدة الفقر. ويمكن أن يؤدي تزايد أسعار النفط وحالات عدم التيقن المحيطة بمفاوضات الدوحة إلى زيادة الحالة سوءا.

٦٦ - واستطرد قائلا إنه من هذا المنظور، من الأهمية بمكان تنفيذ شراكة عالمية من أجل التنمية، وتسخير الزخم الناتج عن اعتماد قرار الأمم المتحدة بشأن متابعة نتائج القمة العالمية لعام ٢٠٠٥. والتدابير المتخذة في هذا الصدد ينبغي أن تتضمن اعتماد سياسات تجارية عادلة تستجيب لاحتياجات البلدان النامية، وبناء قدرات البلدان النامية في التجارة الدولية، وزيادة تمويل التنمية، وتحقيق التوازن بين المجال المتاح لتحرك السياسة الوطنية والالتزامات الدولية.

٦٧ - وأردف قائلا إن جماعة الآسيان تشارك في الرغبة في تعزيز التعاون الإقليمي لاستكشاف خياراتها الإنمائية في سوق متكامل، وخال من جميع أشكال الحواجز والتمييز، يكون بمثابة قاعدة إنتاج دولية بحلول عام ٢٠١٥. وقد أحرز تقدم مطرد في تنفيذ برنامج عمل فينتيان لعام ٢٠٠٤، الذي استهدف، في جملة أمور، سد فجوة التنمية بين أعضائه. وتسهم الآسيان أيضا في النمو الإقليمي في سياق إعلان جاكارتا بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ: المضي قدما نحو عام ٢٠١٥، وتلتزم بتحقيق نتائج ملموسة عن طريق التعاون المعزز بين بلدان الجنوب والاتفاقات الثلاثية مع شركاء التنمية.

٦٨ - **السيد نيغوين تات ثانه** (فييت نام): قال إن تعليق جولة الدوحة كان مخيبا للآمال، وينبغي أن تواصل البلدان النامية التكيف مع النظام المسيطر بالاندماج في الاقتصاد الإقليمي والعالمي. بيد أن الآليات المشوهة للتجارة، وإعانات التصدير، والدعم المحلي والعقبات، التي جعلت صادرات البلدان النامية أقل قدرة على التنافس على نحو زائف، ستظل تعطي البلدان الأغنى ميزة غير متناسبة. وبرغم الإقرار بأن زيادة تدفقات رأس المال وتمويل التنمية تتسم بأهمية بالغة في تمكين البلدان النامية من تحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، لا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية أدنى من المستويات المستهدفة المتفق عليها.

وفيما يتعلق بالالتزامات الدولية بشأن تمويل التنمية، من الأهمية التحرك قُدُما على وجه الاستعجال. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالجهود المبذولة لإستكشاف مصادر ابتكارية للتمويل، بما في ذلك تلك التي أوصى بها الفريق التقني المعني بآليات التمويل الابتكارية، كما أعرب عن تقديره لالتزام شركاء التنمية، مثل الاتحاد الأوروبي، الذين أوفوا بالتزاماتهم المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

٦٩ - واستطرد قائلا إنه بالإضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية، يمكن أن يساعد تخفيف الديون والتجارة البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل لكي تستخدم مواردها بفعالية للتعجيل بتحقيق أهدافها. وفي هذا الصدد، دعا إلى التنفيذ الفوري لإتفاق مجموعة الثمانية بشأن إلغاء الديون فيما يتعلق بالبلدان المؤهلة الفقيرة المثقلة بالديون.

٧٠ - وأضاف قائلا إن اللجنة تؤدي دورا هاما في وضع التنمية في صُلب جدول أعمال الأمم المتحدة. وتؤيد فييت نام إعادة هيكلة وتنشيط المنظمة، واعتماد المبادرات الرامية إلى تعزيز روابطها مع المؤسسات الأخرى المالية والتجارية والإنمائية المتعددة الجنسيات. وقد بذلت فييت نام قصارى جهدها للاندماج في الاقتصاد الدولي، وتوسيع التعاون مع المنظمات الدولية والبلدان الأخرى. وبوصفها عضوا في الآسيان، فإنها تعمل بصورة مسبقة على إبرام أو التنفيذ الكامل لاتفاقات التجارة الحرة مع شركائها، وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، بما في ذلك الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وتعزيز الشراكات الاقتصادية مع البلدان الصناعية. وأعرب عن سروره أيضا لأن جميع المفاوضات الثنائية المتعلقة بانضمام فييت نام إلى منظمة التجارة العالمية ستكتمل بحلول نهاية عام ٢٠٠٦. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، سيستضيف بلده مؤتمر القمة العالمي للتعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ. وفي الختام، أعاد تأكيد التزام حكومته بتحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا، واستعدادها للتعاون مع المجتمع الدولي لتحقيق رؤية مشتركة لعالم أفضل.

٧١ - **السيد بلاس** (الفلبين): أشار إلى القرار ١٨٧/٦٠ المعنون ''أزمة الديون الخارجية والتنمية''، الذي أحاط علما بالمناقشات والتقييم اللذين أجراهما نادي باريس لإقتراح وفد بلده ''تبديل الديون بأسهم في مشاريع الأهداف الإنمائية للألفية''. وهذه المبادرة ستوفر للمجتمع الدولي آلية بديلة لحل مشكلة ديون البلدان النامية، ولا سيما البلدان المتوسطة الدخل، وتتمم اتفاق مجموعة الثمانية لشطب الديون المتعددة الأطراف على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ومن شأنها إعطاء الدائنين خيار إعادة استثمار نسبة ٥٠ في المائة من الجزء المتفق عليه من مدفوعات خدمة الدين في اقتصادات البلدان المدينة في شكل أسهم تقدَّم في مشاريع مناسبة. ودعا الدول الأعضاء، الغنية والفقيرة على حد سواء، إلى تأييده.

٧٢ - وأشار أيضا إلى الحوار الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الهجرة الدولية والتنمية، الذي جرى قبل عدة أيام. وبلده ملتزم بتنمية التعاون الدولي لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين؛ ومكافحة الاتجار بالأشخاص؛ وبناء الشراكات من أجل تحقيق الإدارة المتوازنة والشاملة للهجرة بما يعود بالفائدة على البلدان المستقبلة والموفدة على حد سواء؛ وخفض تكلفة إرسال تحويلات المهاجرين؛ والإقلال إلى أدنى حد من الآثار السلبية للهجرة. ولتحقيق هذا الهدف، فإنه يؤيد بشدة إنشاء محفل استشاري عالمي لمواصلة الزخم الناشئ عن الحوار الرفيع المستوى.

٧٣ - واختتم بتوجيه نداء إلى المجتمع الدولي لمساعدة بلده في حملته للتنظيف في أعقاب كارثة إيكولوجية حلت بجنوب الفلبين، حيث عرّض انسكاب النفط الحياة البحرية للخطر وشكّل مخاطر صحية للسكان المحليين.

٧٤ - **السيدة بلوم** (كولومبيا): قالت إن أحد أكبر التحديات التي تواجهها منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي يتمثل في خفض مستوى الإجحاف، على النحو المبين في التقرير المعنون ''الأهداف الإنمائية للألفية: منظور منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي''، الذي أُعد بالتنسيق مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقضية التنمية المستدامة، بأعمدتها الثلاثة المتمثلة في النمو الاقتصادي المستدام، والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، تتسم بالأهمية بوجه خاص في هذا السياق؛ ومع أنه تقع على عاتق كل بلد المسؤولية الأولى عنها، يتوقف نجاحها أو إخفاقها بصورة أساسية على عوامل خارجية. غير أنه برغم الجهود المبذولة طوال عقدين، لم تتمكن البلدان النامية من تحقيق الإستدامة؛ مما أكد أهمية تحقيق أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية، وركز الانتباه بوجه خاص على احتياجات البلدان المتوسطة الدخل.

٧٥ - واستطردت قائلة إن وفد بلدها يؤيد عقد مؤتمر متابعة لتوافق آراء مونتيري، مما سيتيح الفرصة لإصلاح النظام المالي الدولي. وقد قامت كولومبيا بتحسين إشرافها على المصارف والمؤسسات المالية وتأمل في أن تبذل البلدان الأخرى، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، جهودا مماثلة. وأعربت عن مشاطرتها لخيبة الأمل العامة بسبب تعليق مفاوضات جولة الدوحة، التي يمكن، مع ذلك، اختتامها بنجاح إذا أبدت البلدان التي تقدم إعانات التصدير والأشكال المختلفة للمساعدة المحلية قدرا أكبر من المرونة.

٧٦ - واردفت قائلة إن كولومبيا، بوصفها عضوا في مجموعة كيرنز، مستعدة لاتخاذ خطوات لكفالة نجاح جولة الدوحة، ولا سيما فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق. وأعربت عن ارتياحها للحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية الذي جرى في الآونة الأخيرة، والذي أبرز أحد أهم جوانب العولمة، أي قدرة العمال على الانتقال بحرية على الصعيد الدولي. وتشكل الأمم المتحدة أنسب إطار لمواصلة النقاش في تلك القضية، مع كل التقدير الواجب لحقوق المهاجرين ومساهمتهم في اقتصادات البلدان الموفدة والمستقبلة على حد سواء. وفيما يتعلق بقضية الكوارث الطبيعية، تؤيد كولومبيا إعلان وإطار عمل هيوغو، بغية تحسين عملية الإنذار المبكر. ولما كانت ملتزمة بشدة بالوقاية من الكوارث الطبيعية، فقد اعتمدت ''برنامج الأُسر المحافظة على الغابات'' الرامي إلى مكافحة قطع الغابات المدارية وزراعة المحاصيل غير المشروعة.

٧٧ - واختتمت قائلة إن وفد بلدها يدرك ضرورة اتخاذ خطوات لضمان الفعالية الكاملة لعمل المنظمة على الطبيعة، وفقا للمبادئ المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٥٠، وتعزيز قدرتها على الاستجابة بصورة مرنة لاحتياجات البلدان المعنية، وبخاصة بجعل تمويل الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية أكثر اعتمادا على الموارد الأساسية. أما الموارد التي تقل القدرة على التنبؤ بها فينبغي عدم استخدامها إلا على نحو تكميلي.

٧٨ - **السيد يوسفي** (الجزائر): قال إنه، لعدم وجود نهج عالمي وطويل الأجل يقوم على مبدأ التضامن، ستستمر العوامل الهيكلية في إعاقة الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق التنمية. وشدد على الحاجة إلى أطر مؤسسية تنفذ فيها إجراءات متضافرة فعالة وديمقراطية. وعلى المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية أن تقوم بدور حاسم بعلاج جوانب القصور في العولمة غير المتجانسة، وبالتشاور مع بلدان الجنوب، عليها أن تنفذ سياسات التنمية المكيفة حسب احتياجاتها. وعملية إصلاح تلك المؤسسات، التي انطلقت في سنغافورة، ينبغي أن تساعد على أخذ تلك الاحتياجات في الاعتبار بصورة أوفى.

٧٩ - وأعرب عن ترحيبه بالمبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف التي اتخذها الشركاء من البلدان المتقدمة النمو لتخفيف عبء الديون على أقل البلدان نموا ومكافحة الأمراض المتوطنة التي تصيبها ولكنه دعا إلى مواصلة وزيادة التضامن لتحقيق هذا الهدف. وينبغي التأكيد بوجه خاص على تمويل التنمية وعلى الاستجابة إلى شواغل أكثر البلدان ضعفا في المفاوضات التجارية.

٨٠ - ومضى قائلا إنه كان من دواعي سرور بلده الاشتراك في الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، الذي أتاح له إعادة تأكيد أهمية الأخذ بنهج متسق ومتوازن، وشامل وجامع لمعالجة القضية والتشديد على ضرورة احترام حقوق المهاجرين بتعزيز نظام المعايير الدولية التي تنظم التدفقات المهاجرة. وهكذا سيتمكن المهاجرون من الإسهام في تحقيق الترابط والاستقرار الدوليين ومن تكوين ثروة تعود بالفائدة على الجميع.

٨١ - وأضاف قائلا إنه إذا أريد للأمم المتحدة أن تظل الإطار الأنسب لصياغة سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الدولي، لا بد من بذل كل جهد لتعزيز طابعها المتعدد الأطراف وتمكينها من مواصلة خدمة التنمية. والإصلاح المزمع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ينبغي أن يهدف إلى تأكيد الدور الرئيسي للمجلس في تنسيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتزويده بالموارد اللازمة للنهوض بولايته. وعلى نفس المنوال، ينبغي مواصلة تقديم الدعم لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والقيادات الأخرى لتعددية الأطراف التي يمكنها الإستعانة بخبرة فنية كبيرة في ميدان التنمية.

٨٢ - وانتقل إلى موضوع الكوارث الطبيعية، فقال إنه نظرا لزيادة تواترها والخسائر الكبيرة التي ألحقتها بأرواح البشر والأضرار المادية، ينبغي أن يكون لخطط التنمية منظور عالمي وطويل الأجل. واختتم بالدعوة إلى اتخاذ إجراءات جماعية لمكافحة تدهور البيئة، مما يتطلب أن تبذل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية جهودا مشتركة عن طريق التعاون الدولي الحقيقي، وتوفير الموارد المالية الكافية لبناء القدرات وإنشاء آليات فعالة لنقل التكنولوجيا المراعية للبيئة.

٨٣ - **السيد بادجي** (السنغال): قال إنه في العام الماضي، أُحرز تقدم ملحوظ نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبوجه خاص، ألغيت الديون المتعددة الأطراف المتعلقة بـ ١٨ من أقل البلدان نموا، بما فيها السنغال؛ وفُرضت ضريبة على السفر جوا؛ وانطلقت مبادرة ''قرى الألفية''. بيد أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين عمله، ولا سيما في أفريقيا، حيث لا يمكن أن تنجح جهود التنمية بدون اتخاذ تدابير مستمرة ولها مقومات البقاء لمعالجة الأسباب الجذرية لجمودها الاقتصادي؛ وكان ذلك هو الأساس المنطقي وراء مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، المعتمدة في عام ٢٠٠٢. وفي حين أقر بأن أفريقيا تتحمل المسؤولية الأولى عن تنميتها، شدد على أن المجتمع الدولي لم يفِ بالتزاماته لدعم تلك المبادرة. ودعا إلى بذل جهود أكبر لكفالة نظام تجاري دولي عادل وتصحيح اختلالات العولمة، مع ملاحظة أن أفقر البلدان أصبحت أكثر هشاشة عن أي وقت مضى بسبب عوامل خارجية مثل عدم استقرار أسعار السلع الأساسية في العالم والكوارث الطبيعية. وفي هذا الصدد، قال إن تعليق جولة الدوحة والارتفاع السريع والمفاجئ في أسعار النفط في العالم مسألتان تثيران قلقا بالغا لأفريقيا والسنغال بوجه خاص، إذ عرضت الزيادة في تكاليف النفط عددا من نواحي التقدم الاجتماعي الهامة للخطر. والقيام في الآونة الأخيرة بإنشاء رابطة البلدان الأفريقية غير المنتجة للنفط يمثل محاولة لمعالجة تلك المشكلة. وبالإضافة إلى ذلك، وكمسألة عاجلة، يتعين ترجمة الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر القمة

العالمي لعام ٢٠٠٥ إلى حقيقة واقعة، وبخاصة بتحرير المساعدة الإنمائية الرسمية من القيود وإصلاح منظومة الأمم المتحدة.

٨٤ - وأعرب عن ترحيبه بتأكيد الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية الذي جرى في الآونة الأخيرة على مبادئ تقاسم المسؤولية، والاهتمام المتبادل والتنمية المشتركة. وقد اقترح رئيس جمهورية السنغال، من جانبه، عقد مؤتمر للمفكرين الأفارقة المنتشرين في الخارج، لكي يناقشوا بوجه خاص، الإمكانيات الهائلة لتنمية أفريقيا التي يمكن أن يقدمها المغتربون.

٨٥ - واختتم قائلا إنه بقيام السنغال بتنفيذ استراتيجيتها لتخفيف حدة الفقر وتحسين مناخها التجاري، تغلَّبت على كثير من التحديات لتحقيق معدل نمو اقتصادي بلغ متوسطه ٥ في المائة على مدى السنوات الخمس الماضية. ولزيادة تحسين إنجازاتها، فإنها تبذل جهد لدفع عجلة التنمية في الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥، بغية تحقيق معدل نمو يبلغ ٧ في المائة على الأقل مع بقائها ملتزمة بتعزيز التعليم والرعاية الصحية، والنهوض بالمرأة ومكافحة الأمراض المعدية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.